

مجلس الأمن يبحث سبل توسيع دور الأمم المتحدة في العراق



نيويورك / وكالات
 بحث مجلس الأمن الدولي في جلسة عقدها الجمعة الماضية سبل تنفيذ قراره ١٧٧٠ القاضي بتوسيع دور الأمم المتحدة في العراق.
 وقال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية، لين باسكو، في إحاطة لمجلس الأمن: إن مبعوث الأمم المتحدة الجديد للعراق ستيفان دي مستورا سيزور بغداد خلال أسبوعين لعقد محادثات مع المسؤولين حول دور أكبر للمنظمة هناك.
 باسكو أكد ازدياد عدد الموظفين الدوليين في بغداد ليصبح ٨٥ موظفاً كما أن عدد الموظفين في أربيل قد ارتفع إلى ٣٥ موظفاً. وناشد وكيل الأمين العام الدول الأعضاء دعم جهود الأمم المتحدة، مؤكداً ضرورة منع المنظمة المساحة السياسية والإنسانية الكافية لتطبيق مهامها الجديدة وأيضاً احترام وحماية حق المنظمة في التحاور مع جميع الأطراف.
 وأشاد باسكو بجميع الدول التي تقدم الدعم حالياً للمنظمة في العراق، مناشداً في الوقت نفسه الدول على توفير المزيد من الموارد للبعثة، مشيراً إلى أن البعثة لن تتمكن من القيام بمهامها دون توفر التمويل اللازم.
 من جهته قال المندوب العراقي لدى الأمم المتحدة السفير حميد البياتي إن أهمية الاجتماع تنبع من كونه الأول الذي يناقش الموضوع بعد الجلسة التي أقر فيها المجلس القرار المتعلق بتوسيع دور الأمم المتحدة.
 وأكد البياتي استعداد الحكومة العراقية لتسهيل تنفيذ القرار. "الحكومة العراقية مستعدة وراغبة في تنفيذ القرار بحيث تتمكن بعثة الأمم المتحدة في

صفحات مؤمنة من تجرّبتي في العراق

المهمة لمدني تعمل على هب الناس



مختار لماني

المتبقية من ولاية الرئيس بوش استعادة الروح المعنوية الكافية للإفناء بدور أمريكي بناءً في منطقة بالغة التقعيد وهشة تاريخياً.
 أما الدول العربية، فيبدو أن بعضها استفاد من انغماس الولايات المتحدة في المستنقع العراقي لتخفيف الضغط الأمريكي عليها ضمن ما سمي بمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي اضطرت الولايات المتحدة تأجيل الحديث عنه إلى تاريخ غير محدد.
 ومن جانب آخر، أخذ التأثير الإيراني بالازدياد يوماً بعد يوم وأصبح حاضراً ومؤثراً، وأصبح العراق الورقة الراححة بيد النظام الشيوعي لطهران.
 ويبدو أن النظام الإيراني يمد نفوذه في العراق مع الوقت وفق مقولة (قشة قشة يني العصفور عشه).
 ولكن ستبقى الكلمة الأخيرة لشعب العراق المظلوم الذي عانى ولا يزال يعاني بشكل غير مسبوق، ولسنوات طويلة، فثقت العراقيين أجروا على ترك مساكنتهم، وسقط أكثر من نصف مليون ضحية منهم، وتفرق النسيج الاجتماعي للموزانيك العراقي الذي تشكل خلال عدة آلاف من السنين. لقد ترك شعب العراق ليوافق مصيراً مأساوياً. ولا يبدو أن هذا المصير المحزن سيستثنى جهود قياداته الطائفية ولا جيرانه ولا الإدارة الأمريكية.... كلهم يتكفون ظاهرياً بالحرص على الماء المسكوب وكلهم يعلمون استحالة جمع الماء المسكوب.
 فمتى تنتهي الرحلة الطويلة داخل النفق الذي لا يرى النور في أي من جوانبه لا في بدايته ولا في نهايته....
 اتسنى أن يتذكر العراقيون... وان يتذكر التاريخ معهم أنه خلال ماضيتهم العريق عرفوا العديد من المحن والمآسي وتمكنوا من تجاوزها فقط حين حصنوا بدمهم من الداخل بتوافقهم. هذا التوافق الذي أصبح الضامن الوحيد لاستمرار وجودهم كعراقيين.

كل هذه الكوارث تجري ويقابلها المجتمع الدولي بلا مبالاة مفرطة. ويستمر الأمريكيان، من جانبهم، في عنادهم بالقول إنهم يقومون بنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط لأن شعوبه يأمن الحاجة إليها! هذا في السوق السوداء تبين فيه أن الديمقراطية التي أقاموها في العراق كانت طائفية. أما النواب فقد جرى إنتخابهم على أساس طائفي (الكثير منهم يعترف بذلك في مجالسه الخاصة). وأعضاء البرلمان هؤلاء، مثل أعضاء الحكومة، ليس لديهم من شغل سوى السفير والتجول في عواصم الدول الأجنبية، كونه الوسيلة الوحيدة للتهرب من مواجهة الحقائق المرة لشعب يموت بشكل يومي.
 منذ تعييني في آذار ٢٠٠٦، حتى مغادرتي العراق في شباط ٢٠٠٧ كان شغلي الأساسي هو معاناة شعب العراق، ولم أنتصت إلى النقص الكارثي في المستلزمات اللوجستية التي كان يفترض أن توضع تحت تصرفه في العراق، ولا أدري هل أن الإشارة إليها تثير الضحك أم البكاء، اعتقد كليهما، وإدناه بعض الأمثلة.
 ١- الدول العربية التي جرى الإتصال بها لتوفير عناصر أمن البعثة التي شغلت بغداد في بغداد فوراً (وكلمة فوراً وردت في نص قرار القمة العربية في آذار/ مارس ٢٠٠٦)، تراجعت عن سفري إلى بغداد عن تقديم أي شيء، ولذلك لم يبق لي سوى الاعتماد على قوات الأمن العراقية مع كل المخاطر التي ينطوي عليها ذلك. وهنا أيضاً لم يظهر مسؤولو الحكومة العراقية من العرب، بسنتهم وشيبتهم، أي رغبة في مساعدي، وكان الأكراد هم الوحيدين الذين وفروا لي الحماية وساعدوني.
 ٢- أثار الوضع الأمني لمقر بعثتي إنتباه أحد أصدقائي من السفراء الأوربيين في بغداد، وكلف خبراء من سفارته بزيارة مقر البعثة للإطلاع على الثغرات الأمنية فيها. وخلص الخبراء إلى أن مقر البعثة يفترق إلى أبسط إجراءات الأمن، وذهبوا إلى أكثر من ذلك بالقول أن بقائي في مقر بهذه المواصفات هو أقرب إلى الإنتحار.
 ٣- لم تقبل أية شركة تأمين دولية التامين على حياتي خلال عملي في بغداد. ويررت ذلك بأن المخاطر في بغداد تفوق مما تسمح به معايير هذه الشركات. وبعد إتصالات مضية قبلت إحدى شركات التامين المحلية في القاهرة بإجراء التامين لي ووضعت شروطاً يستثنى حالات الإختطاف وما يتبعه من عقد التامين. وقبلت بذلك فقط لإوهم نفسي أن عائلتي لن تضيق من بعدي.
 ٤- نجحت في إقامة حوار مع جميع

الجيش الأمريكي يحيل اثنين من عناصره لحكمة عسكرية في قضية "هديشة"



لويس أنجلوس / وكالات
 أحال الجيش الأمريكي أول قيادي عسكري أمريكي رفيع، ومنذ حرب فيتنام، إلى محكمة عسكرية الجمعة الماضية لإخضاعه في أداء واجبه والتحقيق بصورة ملائمة في ملابسات مقتل ٢٤ مدنياً عراقياً في مدينة "هديشة" عام ٢٠٠٥.
 كما أحيل عنصر آخر من مشاة البحرية "مارينز" إلى المحكمة العسكرية. ويواجه العقيد جيفري آر. شيسانو تهمة التقصير في أداء مهامه العسكرية وانتهاك القوانين خلال تعاطيه مع حادثة ١٩ تشرين الثاني عام ٢٠٠٥، التي أعقب انفجار قبيلة راج ضحيتها أحد أفراد المارينز، نقلًا عن الأوسبيتد برس.
 كما سيتمل أمام المحكمة العسكرية، أحد جنوده، ستيفن تاتوم، بتهمة القتل الخطأ، بجانب عدد من التهم الأخرى، وهو واحد من أربعة من أفراد المارينز الذي اتهموا مسبقاً في الحادثة.
 وكانت القيادة العامة للمارينز قد أسقطت في وقت سابق تهمة القتل والإهمال المضي للقتل عن تاتوم. ويعد شيسانو، قائد الكتيبة الثالثة التابعة لسوق المارينز الأول، أعلى وأول قيادي عسكري أمريكي يقدم لمحاكمة متعلقة بالعمليات القتالية، منذ حرب فيتنام.
 واتهم الإدعاء شيسانو بالتقاعس عن فتح تحقيق في القضية رغم علمه بمقتل ٢٤ "مهايداً" على يد جنوده.
 ويشار أن الجيش الأمريكي حاكم، في وقت سابق، العقيد ستيفن آل. جوردان، أمام محاكمة عسكرية، بتهمة انتهاك حقوق معتقلين، في فضيحة سجن "أبوغريب".
 ويذكر أن قيادة مشاة البحرية الأمريكية أسقطت في آب الماضي، جميع التهم الموجهة للقتيل المسؤول عن فشل التحقيق بحوادث مقتل ٢٤ مدنياً

* السفير السابق لإمعة الدول العربية في العراق

عراقياً في مدينة "هديشة"، وكذلك عن عنصر آخر في المارينز اتهم بقتل بعض المدنيين.

وكان المحامي النقيب راندي ستون (٣٥ عاماً) أحد أربعة ضباط اتهموا بالإخفاق بالتحقيق بصورة ملائمة في مقتل المدنيين العراقيين، وفقاً للأوسبيتد برس.

كذلك أعلنت المارينز إسقاط التهم عن الجندي جوستن شارارت، الذي اتهم بقتل ثلاثة عراقيين أشقاء في الهجوم الذي أعقب انفجار عبوة ناسفة برتل للقوات الأمريكية.